المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25 et 26/10/2014

أوروبا تبحث إمكانية الاستفادة من تجربة المغرب في مجال الهجرة

مستشارة أوروبية: المملكة تعد مثالا نموذجيا لمشاركة المهاجرين في دورة الحياة المحلية

إدريس اليزمي

أشادت المستشارة الرئيسية حول الهجرة بمجلس أوروبا، ليليا غريتارسدوتير، الخميس بالرباط، بسياسة الهجرة الجديدة التي اعتمدها المغرب، والتي "تجسد التزامه الراسخ حيال الهجرة"، معتبرة أن "أوروبا يمكنها أن تستفيد من تجربة المملكة في هذا المجال".

وأضافت غريتارسدوتير في كلمة ألقتها خلال ندوة نظمت أمس حول "سياسة الهجرة الجديدة للمغرب والتجربة الأوروبية .. تحديات جديدة من أجل سياسات وممارسات للإدماج"، أن "سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة تدل على التزام المملكة الراسخ حيال الهجرة، وأن أوربا يمكنها بكل تأكيد أن تستفيد من التجربة المغربية في هذا المجال".

وأشارت المستشارة الأوربية إلى أن الأندماج الناجح للمهاجرين يمر من خلال ضمان الولوج للعمل والتعليم والسكن، مشددة على ضرورة رفع التحديات التي تواجه التكامل الثقافي والمدني.

وقالت بهذا الخصوص إن "الهجرة تعد مصدر قوة وتتيح إمكانات كبيرة للعديد من بلدان الاستقبال"، مشيرة إلى أن المغرب يعد مثالا نموذجيا في ما يتعلق بمشاركة المهاجرين في دورة الحياة المحلية.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أنه ينبغي حقا الاعتراف بالمهاجرين على أنهم "فاعلون مركزيون وشركاء اساسيون في الحياة السياسية المحلية لكل بلد".

في سياق ذلك، أعرب اليزمي عن قناعته بأن مسالة إدماج المهاجرين عملية معقدة تقوم على مبدأ عدم التمييز والمساواة في الحقوق، داعيا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في ما يخص تكوين وتشغيل وإيواء وتعليم المهاجرين.

كما حث اليزمي على إقامة توازن فعال ما بين متطلبات السياسة الخاصة والحق العام في إطار سياسة الهجرة لكل بلد.

إلى ذلك، أكد رئيس مجلس النواب رشيد الطالبي العلمي، أن سياسة الهجرة الجديدة للمغرب تعتبر "مبادرة نموذجية" تعبّر عن "قناعة وطنية راسخة لضمان حماية حقوق الإنسان وتكريس الخيار الديمقراطي".

وأضاف الطالبي العلمي، أن هذه السياسة تترجم احد توجهات المغرب التي لا رجعة فيها والرامية إلى بناء دولة القانون والمؤسسات، دولة منفتحة حديثة قادرة على استيعاب مختلف التطورات والمستجدات، لا سيما في المجال الحقوقي والإنساني.

وأوضح أن الأمر يتعلق بسياسة "متعددة الأبعاد" ترتكز على مبادرات واقعية وإجراءات ميدانية وتدابير ملموسة، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الهيئات الحقوقية والمجتمع المدني.

وركز على انه ينبغي مقاربة موضوع الهجرة من خلال بلورة جملة من السياسات الهادفة إلى التوفيق بين البعد الأمني واستقرار المنطقة المتوسطية، وضرورة الانفتاح على مطالب القارة الإفريقية، لا سيما في مجالات الاستثمار وتوفير فرص الشغل والحد من انتشار الأوبئة.

والجدير بالذكر أن هذا اللقاء، المنظم على مدى يومين من قبل البرلمان بتعاون مع قسم دعم المشاريع البرلمانية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، يهدف إلى التبادل حول مختلف القضايا التي تثيرها الهجرة والحلول الملائمة، مع التطرق إلى تجارب مختلف البلدان.

ويندرج المؤتمر أيضا في إطار برنامج "تعزيز الإصلاح الديمقراطي في بلدان الجوار المتوسطي" الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه مجلس أوروبا.

ندوة علمية بالرباط حول «تدبير الوثائق والحكومة المفتوحة والحق في الولوج إلى المعلومة»

9838/7

الرباط - زينب الدليمي

■ نظمت مدرسة علوم الإعلام بالرباط، بمشاركة خبراء وأكاديميين وباحثين في مجال علوم الإعلام أشغال ندوة علمية حول موضوع « الحق في الولوج إلى المعلومة : تدبير الوثائق والحكومة المنفتحة » .

وفي كلمة افتتاحية لمدير مدرسة علوم الإعلام الحسن لمعلم أكد خلالها أن مدرسة علوم الإعلام تهدفللمساهمة في الجهود التي تقوم بها مختلف الهيئات المعنية بغرض إرساء سياسة شمولية للولوج إلى المعلومة والحكومة المفتوحة، وهي قائمة على إدماج وجيه للحوامل التقنية لتدبير الوثائق، وهو العلم الذي يهدف إلى التنظيم الفعال والمنهجي للوثائق والمعطيات بمقاولة أو إدارة بمكن أن تكون في حاجة إلى تدبير نشاطها بأي نوع من أنواع الحوامل إلكترونية كانت أو ورقية.

هذه الندوة التي تستمر ليومين تسعى لأن تفتح أرضية للنقاش بخصوص التفكير حول مختلف الجوانب القانونية والإدارية والمسطرية المتعلقة بالولوج إلى المعلومة بالمغرب، ولاسيما في سياق مصادقة مجلس الحكومة على مشروع القانون المتعلق بالولوج إلى المعلومة.

وأضاف الحسن لمعلم أن إدراج تدبير الوثائق على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة يسهل إرساء مساطر الشفافية والممارسات الجيدة التي تضمن الحق في الولوج إلى المعلومة.

وفي السياق نفسه، أبرز مدير مؤسسة «أرشيف المغرب» السيد جامع بيضا أهمية انعقاد هذا النوع من الندوات التي تساهم، من خلال التوصيات التي تتمخض عنها، في تجسيد الضمانات الجديدة التي تضمنها دستور 2011 في مجال الحق في الولوج إلى المعلومة.

وأضاف أن هذه الندوة العلمية ستمكن من تحديد الأدوار التي يتعين أن يضطلع بها مختلف الفاعلين في مجال النهوض بالحق في الولوج إلى المعلومة وتموقع مجال «تدبير الوثائق» والمهن المرتبطة به في صلب مسار إرساء الحكومة المفتوحة. وتشمل هذه الندوة عددا من المحاور تهم على الخصوص «الأرشيف الرقمي» و«الحكومة المفتوحة والولوج إلى المعطيات العمومية» و«الحفاظ على الذاكرة» .

وللإشارة فقد تم تنظيم هذه الندوة بدعم من المندوبية السامية للتخطيط والاتحاد الأوروبي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو)، والوكالة الجامعية الفرنكفونية.

اليزمي : المهاجرون «فاعلون مركزيون وشركاء أساسيون في الحياة السياسية المحلية لكل بلد»

أشادت المستشارة الرئيسية حول الهجرة بمجلس أوروبا، ليليا غريتارسدوتير منتصف الأسبوع بالرباط، بسياسة الهجرة الجديدة التي اعتمدها المغرب، والتي «تجسد التزامه الراسخ حيال الهجرة»، معتبرة أن «أوروبا يمكنها أن تستفيد من تجربة المملكة في هذا المجال».

وأضافت غريتارسدوتير في كلمة ألقتها خلال ندوة نظمت أمس حول «سياسة الهجرة الجديدة للمغرب والتجربة الأوروبية .. تحديات جديدة من أجل سياسات وممارسات للإدماج»، أن «سياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة تدل على التزام المملكة الراسخ حيال الهجرة، وأن أوربا يمكنها بكل تأكيد أن تستفيد من التجربة المغربية في هذا المجال».

وأشارت المستشارة الأوربية إلى أن الاندماج الناجح للمهاجرين يمر من خلال ضمان الولوج للعمل والتعليم والسكن، مشددة على ضرورة رفع التحديات التي تواجه التكامل الثقافي والمدني.

وقالت بهذا الخصوص إن «الهجرة تعد مصدر قوة وتتيح إمكانات كبيرة للعديد من بلدان الاستقبال»، مشيرة إلى أن المغرب يعد مثالا نموذجيا في ما يتعلق بمشاركة المهاجرين في دورة الحياة المحلية.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أنه ينبغي حقا الاعتراف بالمهاجرين على أنهم «فاعلون مركزيون وشركاء أساسيون في الحياة السياسية المحلية لكل بلد».

في سياق ذلك، أعرب اليزمي عن قناعته بأن مسألة إدماج المهاجرين عملية معقدة تقوم على مبدأ عدم التمييز والمساواة في الحقوق، داعيا إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود في ما يخص تكوين وتشغيل وإيواء وتعليم المهاجرين.

كما حث اليزمي على إقامة توازن فعال ما بين متطلبات السياسة الخاصة والحق العام في إطار سياسة الهجرة لكل بلد.

والجدير بالذكر أن هذا اللقاء، المنظم على مدى يومين من قبل البرلمان بتعاون مع قسم دعم المشاريع البرلمانية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، يهدف إلى التبادل حول مختلف القضايا التي تثيرها الهجرة والحلول الملائمة، مع التطرق إلى تجارب مختلف البلدان.

ويندرج المؤتمر أيضا في إطار برنامج «تعزيز الإصلاح الديمقراطي في بلدان الجوار المتوسطي» الذي يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه مجلس أوروبا.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

طلبة قاعديون بجامعة محمد الأول بوجدة يثورون ضد اليزمي

وجدة: إدريس العولة

كاد بعض الطلبة القاعديين بجامعة محمد الأول بوجدة، أن ينسفوا الندوة الفكرية التي أقامها «إدريس اليزمي» الوزير المكلف بالميزانية، مساء الأربعاء الماضي، بقاعة الندوات التابعة لكلية الحقوق تحت شعار «حقوق الإنسان أي إشكالية»، لولا تدخل العميد الذي استطاع في نهاية المطاف إقناع الطلبة الغاضبين بعدولهم عن فكرة نسف هذه التظاهرة الفكرية، بعدما وعدهم بحل مجموعة من المشاكل العالقة لديهم في غضون الأيام المقبلة. وكان إدريس اليزمي قد أشار، خلال معرض حديثه في هذا الملتقى، الذي عرف حضورا متميزا للطلبة من مختلف الجنسيات، إلى التطور الكبير الذي يشهده المغرب في مجال حقوق الإنسان، ووقف كثيرا عند سنة 1999 التي اعتبرها بمثابة بداية قوية وموفقة للمغرب بخصوص هذا الجانب، باعتراف منظمات وهيئات حقوقية دولية، دون أن ينسى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان الحديث عن مرحلة اعتقاله. ولم يفوت «اليزمي» الفرصة لدعوة كل الطلبة لنبذ كل أنواع وأصناف الغلو والعنف داخل الجامعة المغربية، باعتبارها محطة للعلم والمعرفة وليست فضاء للصراع المجاني الذي لا يخدم مصلحة الطالب في شيء، واستشهد بذلك بقضية مصرع الطالب «الحسناوي» بجامعة محمد بن عبد الله بمدينة فاس خلال الأيام الأخيرة، وهي النقطة التي أثارت حفيظة الطلبة القاعديين الذين كانوا يتابعون الندوة خلال القاعة، حيث اعتبروا التطرق لقضية الطالب «الحسناوي» بمثابة حيف ضدهم من طرف «إدريس اليزمي» الذي لم يشر إلى قضية رفيقهم «المعطي بوملي»، الذي تم اغتياله سنة 1991 بجامعة محمد الأول بوجدة من طرف طلبة إسلاميين. ومن جهة ثانية اقترح رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان على رئيس جامعة محمد الأول بوجدة، تأسيس جمعية حقوقية خاصة بالطلبة، تتولى مهمة الاعتناء والاهتمام بحقوقهم بالجامعات المغربية من خلال تنظيم عدة أنشطة من ندوات فكرية وورشات علمية تتعلق بالشق الحقوقي للطلبة والطالبات.